ثورة مايو .. كانت لها مقدمات

ثورة ١٥ مايو .. لم تحدث فجأة . ان اصرار أنور السادات على الديمقراطية والحرية وسيادة القانون ، ظهر منذ الأيام التى تولى فيها مسئولية قيادة الشعب .

● في أول بيان بعد انتخاب السادات رئيسا للجمهورية قال للشعب : « سأكون مع الذين قالوا نعم .. والذين قالوا لا » . وكانت هذه الكلمة أول بداية الطريق .. .. ●

● وزار أنور السادات قاعة محكمة الجنايات التى عاش في قفص اتهامها .. واعتز القائد القضاء حرم مقدس له جلاله ، وله قدسيته ، ولا سيطرة لاى قوة على ضمير القاضي .. .. ●

● ثم فوجئت مراكز القوى باعلان جمهورى من السادات بالغاء الحراسات .. وقرأوا قرار الرئيس في الصحف .. واصابتهم الصدمة ! .. وبدأوا يتباكون بدموع التماسيح على الاشتراكية التى كانوا أول من اهدروها ●

« أعدكم أنني سأكون للجميع .. للذين قالوا نعم .. والذين قالوا لا .. ان الوطن للجميع .. والمسئول فيه مؤتمن على الكل ، بغير استثناء .. لقد شرفني أن يقول أكثر من ستة ملايين رأيهم بنعم .. واعتبرت ذلك حسن ظن مسبق أعتز به .. وأرجو الله أن يمنحني القدرة على أن أكون أهلا له ، جديرا به » .

هذه الكلمات جاءت في بيان الرئيس السادات الى الامة ، بعد انتخابه مباشرة في أكتوبر ١٩٧٠ .

وربما فات مراكز القوى وقتئذ ، ان تقف عند بعض معاني هذه الكلمات .. وما يمكن ان تؤدى اليه مستقبلا .. فعندما يقول رئيس الجمهورية انه سيكون للجميع .. للذين قالوا نعم لانتخابه .. والذين قالوا لا .. فان ذلك يعبر عن استهلال لمشارف مرحلة جديدة .. يمكن فيها للمواطن ان يقول لا .. بلا خوف .. ويقف الحاكم معه في نفس الوقت ..

والواقع ان التغيرات السياسية والاجتماعية في التاريخ ، لا تحدث فجأة . وبلا مقدمات .. انما تظهر بعد صراع طويل .. ينتهي بظهور وانتصار هذه التغيرات . وينطبق هذا على ثورة التصحيح في ١٥ مايو ١٩٧١ .. لان جذورها عميقة .. امتزجت بجميع الحركات والثورات التى سجلها تاريخنا .. فالديمقراطية ، والتحرر الوطني . والعدالة الاجتماعية . هي الثالوث الخالد المعبر عن اهداف كل هذه الثورات . فالحنين المصرى الى الديمقراطية . قديم قدم الاهرامات .. لم تنطفيء جذوته ابدا ..

هذا تاريخها ..

ومن هنا نفهم الجانب التاريخي لثورة التصحيح . اما العوامل المباشرة لانطلاقها ، فانها بدأت في الظهور منذ تولي الرئيس السادات مسئولية قيادة .. بعد وفاة الزعيم جمال عبد الناصر .. فمنذ الايام الاولى لتحمله للمسئولية .. ادرك السادات عمق هذا الحنين .. لتتفق مع منهجه وتفكيره .. فتجاوب معه .. وقرر أن يضع احد الاهداف الرئيسية لثورة ٢٣ يوليو ـ الديمقراطية ـ موضع التنفيذ .. بعد أن عطلت مراكز القوى تطبيقها بكل الطرق والاساليب .

ولا شك ان احاديث وبيانات السادات قبل التحول الديمقراطي في ١٥ مايو ، تعبر عن هذه الحقيقة .. وتبين اتجاه حركته لتصحيح مسار ثورة ٢٣ يوليو .. واقتلاع أساليب الطغيان .. وتحطيم جدار الخوف بين الحاكم والمحكوم .. كمقدمة ضرورية لاعداد الانسان المصرى الذى استطاع بعد ذلك اقتلاع حصون العدو في ٦ أكتوبر المجيد .

فكيف عبرت احاديث وبيانات الرئيس السادات عن هذه الحقيقة ، قبل ١٥ مايو ، بل ومنذ تحمل مسئولية القيادة في أصعب الظروف الوطنية والقومية ؟

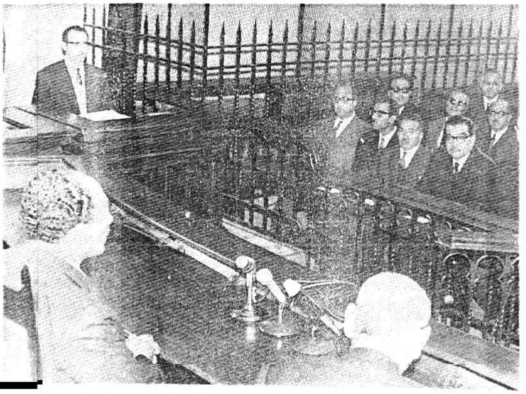

قبل اربعة شهور من ثورة التصحيح التقى السادات برجال القضاء في قاعة محكمة الجنايات وانه نفى الاتهام في نفس ال
شهد محاكمة المناضل أنور السادات بتهمة معاونة الاستعمار الانجليزي وأعوانه من رجال العهد البائد قبل ثورة

● أولا ـ ديموقراطية الحكم :

في ١٩ نوفمبر عام ١٩٧٠ ، اى بعد مرور شهر واحد على انتخابه رئيسا للجمهورية ، قال الرئيس السادات في بيانه امام مجلس الشعب : ان علينا ان نولي اهتماما كبيرا للبناء السياسي ، لكي تكون عملية بناء التنظيم ليست مجرد استكمال شكل ، ولكنها حركة ومضمون أصيل لهذه الحركة ، يتصل بذلك أن تتيح الفرصة ، في اطار تحالف قوى الشعب العاملة ، للممارسة الديمقراطية ، باعتبارها طريق الامان الى القرار الصحيح .

ثم يقول القائد معبرا عن منهج ديمقراطي أصيل : والحكم في حقيقته هو اختيار ما بين احتمالات متعددة .. جرت دراستها بعمق وشمول .. وظهرت فوائد كل احتمال منها ومخاطره .. وعلى من يختار ان يوازن بين الفوائد والمخاطر .. وأن يقرر في النهاية ما يشاء .. ومعنى ذلك أن الحكم اذا كان اختيارا ، فان الاختيار لا يمكن الا أن يكون مناقشة حرة مفتوحة تبغي وجه الحق والحقيقة معا ..

بهذا المفهوم الواضح لمعنى القرار الديمقراطي ، حدد الرئيس السادات معالم طريقه .. منذ البداية .. وسار فيه بوعي واصرار .. وكانت القرارات العملية ، تخرج بفكره السياسي بلا انفصال بين النظرية والتطبيق .. عبر عن ذلك موقفه من الحراسات ، وقراراته الخاصة بتصفيتها .. وموقفه من القضاء .. وحرصه على تكريمهم .. واعادة سلطان القانون الى مكانه الصحيح .. متحديا بذلك مراكز القوى التي كانت تتابع افكاره ومواقفه بخوف .. وتحاول ان تعرقل ، هذا الاتجاه بكل أساليب الضغط والتآمر ..

● ثانيا ـ استقلال القضاء :

ولا شك ان التقاء لرئيس برجال القضاء .. وفي نفس المكان الذي شهد محاكمة المناضل أنور السادات بتهمة معاداة الاستعمار الانجليزي واعوانه من رجال العهد البائد قبل ثورة ٢٣ يوليو ، يرمز لمعان عميقة أدركت دلالتها مراكز القوى ..

في ١٢ يناير ١٩٧١ ، اى قبل اربعة شهور من ثورة التصحيح ، التقى القائد برجال القضاء ، وقال : القضاء حرم مقدس .. له جلاله .. وله قدسيته . ولا سيطرة لاى قوة على ضمير القاضي ابدا ..

والهدف أن يوضع القضاء في مكانه الصحيح .. ليكون قضاء من اجل الشعب .

ثم يواصل السادات حديثه فيقول: نحن مقبلون على فترة لابد ان نطور انفسنا فيها . بتقنين الثورة .. ولابد ان يواجه كل انسان بما يكون عليه .. لكي يرد ويطمئن .

ثم يختتم حديثه قائلا وبحسم : انني سأيسر باذن الله مهمتكم .. من اجل تقنين الثورة . وسيادة القانون .. ومن اجل ان نعيش في هذا البلد اسرة واحدة مترابطة آمنة .

وبهذا الحديث ، يحدد السادات معالم طريقه بوضوح .. من اجل تحرير ضمير القاضي من جميع الضغوط .. والتأكيد على أهمية السلطة القضائية .. وسيادة القانون .

● ثالثا ـ رفضنا مراكز القوى .

ثم جاء الشهر الخامس .. مايو ١٩٧١ .. ليشهد منذ أول أيامه ، بداية الصراع الحاسم ضد مراكز القوى .. والانذار لهذه المراكز قبل اقتلاعها .. ذلك الانذار الذي لم تستطع تلك القوى ادراك دلالته .. والاصرار على تنفيذه مهما كان الثمن .

ولقد كان خطاب الرئيس السادات في أول مايو عام ١٩٧١ . وثيقة تاريخية .. تسجل حقائق بالغة الاهمية .. في مقدمتها ايمان السادات بالشعب .. وثقته في وعيه .. والتزامه بأن يطرح امامه معالم تفكيره بوضوح ولا التواء .. ويترك لهذا الشعب أن يحكم له أو عليه .. حتى في أصعب الظروف التي كانت مراكز القوى تملك فيها اليد العليا في التنظيم السياسي ، وفي الجيش ، وفي المخابرات ، والبوليس ، وجهاز الاعلام .

كما عبر هذا الخطاب عن جوهر خلاف السادات مع مراكز القوى .. وبالتحديد حول الاهداف التي حققتها بعد ذلك ثورة التصحيح .

في هذا الخطاب التاريخي ، قال السادات أمام الجماهير في حلوان : بالرغم من الظروف الاستثنائية التي تمر بها بلادنا ، والتي لم يعرف تاريخنا مثيلا لها .. بالرغم من ذلك فقد حرصت على الا الجأ اطلاقا الى اى اجراء استثنائي .. بل انني حرصت على الغاء وتصفية الاجراءات الاستثنائية التي اقتضتها مسيرة الثورة .. ايمانا مني بان بوعي شعبنا وتمسكه بثورته من جهة .. ومن جهة اخرى لايمان عميق يفرضون تقنين الثورة ، وسيادة القانون .. لست ادعي انني وصلت في هذا الاتجاه الى نهاية الطريق الذي صممت عليه ، ولكنني مطمئن الى انني وضعت قدمي على بدايته ..

هكذا يعبر السادات وبعمق عن فكره الذي آمن به .. ويؤكد تصميمه على تنفيذ هذا الفكر .. اى اصراره على الديمقراطية كاملة ..

ثم يواصل السادات حديثه في نفس خطاب أول مايو . فيوجه انذاره الشهير الى مراكز القوى ، ليس من حق اى فرد او كان هذا الفرد او تلك تزعم لنفسها قدرة منفص

هذا الشعب ، او تدعي لنفسها تستطيع ان تفرض من خلاله رايها جموع الشعب .. أو ان تتستر شعارات او مناورات تحاول ان تش من خلالها مراكز قوة تفرض من وصايتها على الشعب ..

ثم تكتمل عناصر فكر السادات حو علاقة الحرية الاقتصادية بالحر السياسية ، فيقول : لقد رفض التبعية .. ورفضنا الوصاية وصممنا على الحرية .. وحاربنا سبيلها حرية الوطن ، وحرية الاس .. ولا قبول باى شكل من اشكا الارهاب الفكرى الذى يقمع حر الرأى !

الوضوح والحسم

بهذا الوضوح ، وبهذا الحسم انتقل صراع السادات ضد مراكز القو .. الى الجماهير باعتبارها صاح المصلحة الاولى في معركة الديمقرا .. ولانها الجماهير التى كان الق يؤمن بوقوفها الى جانبه .. من أج استئصال قلاع الارهاب والخو ولتسقط .. وارتفاع أعلام الحر وسيادة القانون بعد ١٥ مايو ..

◆

ومرة أخرى نعود الى فقرات من بيان وجهه السادات الى الامة بعد مباشرة في أكتوبر ١٩٧٠ .. ونتأ دلالته .. يقول : انني اعتز بالنتي التي أسفر عنها الاستفتاء الشعبي ان اكثر من ستة ملايين قالوا ن لترشيحي .. واكثر من سبعمائة ال قالوا لا .. واعتبر بامانة ان ه ظاهرة صحية ..

ثم يقول في نفس البيان : لق شرفني ان يقول اكثر من سبعمائة ال رأيهم بلا .. ولم اعتبر ذلك رفض .. انها حكما مؤجلا .. وارجو الله

القضاء حرم مقدس .. له جلاله .. وله قدسيته ولا سيطرة لاى قوة على ضمير القاضي ابدا .. هكذا قال السادات قبل ثورة ١٥ مايو .. ونفذ ما وعد به وعاد للقضاء استقلاله ..